رسالة

مرفوعة إلى مقام حضرة صاحب الجلالة الملك

فاروق الأول

ملك مصر والسودان

من

حزب مصر الفتاة

بمطالب مصر القومية ووسيلة تحقيقها

ووجوب الالتجاء إلى استفتاء الأمة استفتاء حرا

١٩٤٥

حضرة صاحب الجلالة الملك فاروق الأول

ملك مصر والسودان

مولاى

اعتدت يامولاى منذ تشرفت برياسة حزب مصر الفتاة ، أى منذ اثنتى عشرة سنة ، أن أرفع إلى جلالة المغفور له والدكم العظيم رسائل من حين إلى آخر أضمنها ولائى وولاء أعضاء حزبى ،وجلهم من الشباب المثقف المستنير الغيور على كرامة بلاده وحريتها والساعى لإنهاضها وتحقيق مجدها ورفعتها . ولطالما انتهزت فرصة هذه الرسائل لكى أضمنها رأينا فى الشؤون الجارية فى بلادنا وأحوالنا العامة ، وأختمها بهذه المقترحات التى نراها خير حل لمشاكل البلاد المؤقتة والدائمة ، وأحمد الله أن الحوادث قد جاءت دائماً أبداً وفق ما تنبأنا به ، وانتهت دائماً إلى ما انتهينا إليه من نتائج .

وستأتى الساعة التى نتمكن فيها من إعادة طبع هذه الرسائل مجتمعة فتؤلف خير سجل للتطورات السياسية فى مصر فى أثناء هذه الحقبة من تاريخها .

ولقد كان من حظنا يامولاى أن نتشرف برفع بعض هذه الرسائل إلى سدتكم الكريمة ، بعد أن تبوأتم عرش أجدادكم عقب انتقال والدكم العظيم إلى الرفيق الأعلى ، وقد جرينا فيها على نفس السنة التى رسمناها لأنفسنا ، وهى أن نبسط لمولانا ، فى صراحة وصدق ، آراءنا فى مختلف الشؤون ، وأمانينا ، وهى ليست إلا صدى لما يتردد فى صدور الكثيرين من رعاياكم ولا يجدون السبيل للتعبير عنه .

قيام الحرب

ثم كانت هذه الحرب ، ولم تتعرض فى مصر هيئة من الهيئات أو جماعة من الجماعات أو حزب من الأحزاب ، لمثل ماتعرض له حزب مصر الفتاة من اضطهاد وتنكيل وتشريد ومطاردة واتهام ، وذلك كله بحجة أننا قد نكون من الموالين للمحور بعواطفنا . وعلم الله أننا كنا ، وسنبقى ، أبعد المصريين عن أن تشوب

وطنيتنا شائبة . فما نحن إلا طلاب حرية واستقلال ، ومانحن إلا بناة يحاولون بناء مجد أمتهم فى ظل مليكهم . وما كان لشبان هذا شأنهم أن يميلوا بعواطفهم مع هذا الجانب أو ذاك من دول أوربا المتحاربة ، لأننا نؤمن ، ومر الأيام يضاعف فى قوة إيماننا ، أننا دائماً فريسة أوربا وفريسة الاستعمار الأوربى . وسواء اختلفت أوربا أو اتفقت فنحن دائماً أبداً موضـوع الخلاف والاتفاق . ومن العبث أن نؤمل الخير على يد هذا الحزب من الدول الأوربية أو ذاك ، فالكل طامع فينا ، والكل ينشد الثروة والقوة على حسابنا . فإذا كنا نبحث عن حليف لتحقيق حريتنا واستقلالنا فليس هذا الحليف إلا صدق عزيمتنا وتوطيد أنفسنا على احتمال المكاره وكل صنوف التضحيات من أجل بلادنا ومثلنا الأعلى ، وإذا كنا نتلفت صوب قوة لتعيننا على الأعداء فمن المحال أن نبحث عن هذه القوة فى غير سواعدنا وقلوبنا وعقولنا .

اضطهاد الحزب

هذا هو إدراكنا يا مولاى لحقيقة حالنا ، وعلى هذا الأساس عملنا ، وعلى هذا النهج سرنا . ولكن كان لا بد للمحتل من ذريعة لتقييد نشاطنا ولتشتيت صفوفنا ، لإنزال الضربة القاضية على حزبنا ، فوصفنا بالخطر ، وطلب إلى الحكومة المصرية أن تبذل كل جهدها للنيل منا ، فلبت الحكومات المصرية على الفور ماطلب منها ، فكان أن اعتقلنا ومضت علينا السنوات الطويلة فى الاعتقال ، وبلغ مقدار الذين اعتقلوا من « مصر الفتاة » إبان هذه الحرب مدداً تتراوح بين عام وأكثر ما يزيد عن ثمانين معتقلا وهو ما لم تصب بمثله أى جماعة سياسية أخرى . وكان محظوراً علينا ، أو بالأحرى على بعض إخواننا الذين ظلوا خارج الاعتقال ، أن يمارسوا أى لون من ألوان النشاط ، بل كان محظوراً على الصحف المصرية كلها أن تشير عن قرب أو عن بعد إلى اسم مصر الفتاة أو رئيسها أحمد حسين ، وأفلحت وسائل الاضطهاد فى تشتيت شمل المترددين والضعفاء من أعضاء الحزب الذين آثروا السلامة والعافية والثروة والرفاهية على الجهاد والاعتقال . وهكذا مرت سنوات ، هى سنوات هذه الحرب القاسية ، خفت فيها صوت مصر الفتاة ، حتى ظن الظانون من أعدائها وخصومها أن صفحتها قد طويت ، وأن سامرها قد انفضّ ، وأن مصيرها قد قرر .

ولكن هيهات يامولاى أن يخبو نور الإيمان أبداً ، هيهات يامولاى أن تنطفئ جذوة الجهاد الصادق فى سبيل الحق والحرية . ولذلك لم تكد أبواب الاعتقال تفتح لأبناء مصر الفتاة ، ولم يكد يسمح لجريدتهم بمعاودة الصدور على الرغم من وجود الرقابة ، حتى اتقدت شعلة مصر الفتاة من جديد . فلما كانت هذه الانتخابات لمجلس النواب الحاضر ، تقدم ستة من مرشحى مصر الفتاة للفوز فى ست دوائر من دوائر القطر ، فاكتسحوا منافسيهم اكتساحاً وأصبح فوزهم أمراً محتوماً وحقيقة مقررة ، لولا أن تدخلت الحكومة تدخلاً معيباً وشائناً ، وعملت بالقوة على إسقاط جميع مرشحى مصر الفتاة ، وكنت يا مولاى على رأس الذين أسقطتهم الحكومة قوة واقتداراً ، وبالرغم من أنى فزت فى الدور الأول على ثمانية من المرشحين الذين كانوا ينافسوننى ، وبينما حصلت على سبعمائة وخمسين من الأصوات لم يحصل المنافس الذى كان ترتيبه الثانى بعدى على أكثر من ٢٨٠ صوتاً ، فى حين لم تحصل أغلبية المرشحين الآخرين على أكثر من أربعين صوتاً أو عشرين أو عشرة . وأعيدت الانتخابات بينى وبين المرشح الثانى فى ظل الإرهاب والبطش ، حتى لقد أربى عدد المقبوض عليهم على بضع مئات من الناخبين . وبهذا الأسلوب أسقطت فى الانتخابات ، وأسقط أمين صندوق الحزب فى دائرة عابدين بالرغم من نجاحه الكبير فى الدور الأول ، وأسقط سكرتير الحزب فى الوايلى ، وأسقط بقية مرشحى الحزب فى القاهرة والإسكندرية .

وهكذا حالت القوة بين هذا النفر من الشباب المجاهد المكافح وبين أن يرتفع صوته بين جنبات مجلس النواب طلباً للحرية والاستقلال وحثاً على الإصلاح والنهوض . والحق يامولاى أن مصر الفتاة لم تخسر من هذا التصرف بقدر ماخسرت الحكومة التى أشرفت على الانتخابات ، إذ أنها دمغت انتخاباتها بميسم التزييف وجعلتها أبعد ما تكون عن التعبير عن إرادة الأمة .

حادث المغفور له أحمد ماهر باشا

ثم كان حادث المغفور له أحمد ماهر باشا ، ذلك الحادث الذى ارتجت له البلاد

حزناً وأسفاً لمصرع ذلك الشهيد ، وكان خصومه فى الرأى أشد الناس أسفاً على فقده . وعلى الرغم من أن ظروف الحادث قد أظهرت منذ الدقيقة الأولى أن مصر الفتاة بريئة منه كل البراءة ، فقد اتخذ ذريعة للتنكيل من جديد بمصر الفتاة ومحاولة التشفى منها والكيد لها ، فسجنتُ والكثيرون من أعضاء الحزب بغير تحقيق أو استجواب ، وظللنا فى السجن قرابة ثلاثة شهور دون أن يستمع لنا إنسان ، ونحن نعامل كما يعامل الشركاء فى مقتل أحمد ماهر بالفعل . وقد كان هذا ظلماً وعدواناً من أشنع ماسمعت بمثله هذه البلاد ، ولم يفرج عنى فى هذا الحادث إلا بعد أن هددت بالإضراب حتى الموت ، وأضربت بالفعل ودخلت مرحلة الخطر وأعلن أطباء السجن أننى لن أحتمل الحياة أكثر من ذلك . هنا ، وهنا فقط ، تذكر من بيدهم الأمر أننى لاعلاقة لى بهذه الجريمة عن قرب أو عن بعد ، فى الباطن مثل ما فى الظاهر ، وأننى برىء . فأطلقوا سراحى بعد أن أشرفت على التلف .

نهاية الحرب

وفى هذا الوقت كانت الحرب فى أوربا قد وضعت أوزارها ، وكان معنى ذلك أن ناقوس اليقظة قد دق بالنسبة لمصر والمصريين ، بعد أن عشنا خمس سنوات فى حالة أقرب إلى الغيبوبة منها إلى النوم الصحيح ... بعد أن عشنا خمس سنوات مسلوبى كل حرية وكل إرادة وكل تفكير يعود علينا وعلى بلادنا بالخير .

انتهت الحرب وكان على مصر أن تنهض نهضة جبارة لتسترد حرياتها فى الداخل والخارج ، ولتستأنف تطورها فى معارج الرقى والكمال ، ولتعيد النظر فى كل شؤونها . فمن المستحيل أن تقوى مصر على المضى فترة أخرى وهى على ما هى عليه من فقر ومرض وجهل وانحلال وتفكك فى القوى وتدهور فى الأخلاق وفى معنويات البلاد ، من المستحيل أن تؤمل مصر فى أن تعد فى قائمة الدول المتمدينة إلا إذا بادرت على الفور بإصلاح معوجها ، وما أعظم ما فيها من عوج ، وبسد ثغراتها ، وما أكثر مابها من ثغرات ، وبإعادة تنظيم صفوفها وتوزيع ثرواتها توزيعاً يتناسب مع العدالة الاجتماعية ويتفق مع روح العصر ، وأخيراً ، بل وأولاً ،

للضغط على الإنجليز للجلاء عن أراضيها بعد أن زال كل مبرر لبقاء جيوش الاحتلال ، ولإعادة سيطرة مصر التامة المطلقة على قناة السويس ، واسترداد السودان بعد أن صار من الجلى أن مصر لا تستطيع الحياة بغير السودان جزءاً لا يتجزأ من كيانها ، لا لأن النيل وهو شريان الحياة يجيئنا من السودان ، بل لأن سكان مصر الذين يتضاعف عددهم فى نمو مطرد ، إما أن يموتوا جوعا وإما أن يستثمروا بلادهم الواسعة فى السودان . وسيبقى السودانيون أنفسهم فى شظف من العيش ورقة من الحال مابقى سودانهم العملاق لا يجد الأيدى التى تستثمره . وأى أيد يمكن أن تخف لنجدتهم إلا أيدى إخوانهم الشماليين أبناء عمومتهم وذوى أرحامهم وآلهم وأنسبائهم ؟ فما المصريون إلا من أبناء السودان ، وما السودانيون إلا من أبناء مصر ، سواء رضى الراضون أو كرهوا .

وجوب إلغاء الأحكام العرفية

أجل يامولاى كنا نتوقع ، بل كان منطق الأشياء يملى على الحكومة القائمة فى الحكم أن تقود البلاد بمجرد انتهاء الحرب الأوربية نحو تحقيق أهدافها فى الداخل والخارج . وكان أول مايتحتم على الحكومة القيام به أن تبادر على الفور بإلغاء الأحكام العرفية ، ذلك الكابوس الذى ترزح تحته البلاد منذ ست سنوات تقريباً ، والذى كان يخمد أنفاسها ويشل قواها ويعطل مادة الحياة فيها . لقد كان إعلان الأحكام العرفية فى مصر أمراً شاذاً منذ الدقيقة الأولى التى أعلنت فيها مادامت مصر لم تكن فى حالة حرب مع أحد . ومع ذلك فقد أعلنت تلبية لرغبة انجلترا التى لم تعلنها فى بلادها . وجاءت فترات خطيرة فى حياة مصر جعلت البعض يبررون قيام الأحكام العرفية ، ولكن بمجرد زوال الخطر عن مصر لم يكن هناك أى معنى لبقاء هذه الأحكام العرفية ، إلا أن تكون الرغبة فى التحكم فى شؤون مصر والمصريين بأيسر سبيل . ومع ذلك فقد بقيت الأحكام العرفية عامين كاملين بعد زوال كل خطر أو شبهة خطر عن مصر ، فلما أن انتهت الحرب فى أوربا كان ينبغى أن تزول الأحكام العرفية على الفور ، لأن بقاءها بعد ذلك دقيقة واحدة معناه التآمر على سلامة البلاد

وتعريض كيانها ومستقبلها لأفدح الأخطار .

ومع ذلك فقد بقيت الأحكام العرفية . فلما أوشكت البلاد كلها ، ممثلة فى مجلس الشيوخ ، أن تثور فى وجه الحكومة الحاضرة وأن تخذلها ، رأى مجلس الوزراء أن يعلن تخفيف الرقابة عن الصحف وإلغاء حق الاعتقال مع إبقاء سلطان الأحكام العرفية . على أن هذه الخطوة التافهة على ضآلتها سرعان ماعادت فيها الحكومة ، فالرقابة باقية بكل حولها وطولها ، وإنذاراتها وتعليماتها تترى على الصحف كل صباح ومساء . ولم تشهد الصحافة فى كل تاريخ مصر الحديثة هذا السيل المنهمر من حبس الصحفيين حبساً احتياطياً والإفراج عنهم فى الصباح للقبض عليهم فى المساء ، حتى اضطر مجلس الشيوخ على اختلاف أحزابه أن يتقدم باقتراح لتعديل قانون تحقيق الجنايات بما يمنع النيابة من إساءة استعمال هذا الحق المخول لها فى الحبس الاحتياطى .

ولا تزال الأحكام العرفية بكل كابوسها المخيف تجثم على صدر البلاد ، على الرغم من انتهاء حرب اليابان ، وهو آخر مبرر لبقاء الأحكام العرفية ساعة واحدة ، ومع ذلك فلا يزال الشعب المصرى يئن تحت وطأتها ، وهو لا يروح ولا يجىء ولا يلبس ولا يأكل ولا يسافر ولا يتاجر ولا يعمل ولا يزرع إلا من خلال القيود العسكرية والأحكام العسكرية والخوف من الجرائم العسكرية .

ثورة مصر عقب الحرب الماضية

ولقد هبت البلاد فى أعقاب الحرب الماضية ، بالرغم من أنها كانت تحت الحماية البريطانية ، ولم يكن لها كيان دولى معترف به ولم يكن لها برلمان ولا وزراء مفوضون وسفراء ... هبت البلاد حكومة وشعباً تطالب بالحرية والاستقلال وإجلاء الإنجليز عن وادى النيل جملة . فلما حاول الإنجليز أن يتفقوا مع المصريين اتفاقاً يبقى لهم بعض سلطانهم ويبقى فى الجملة جنود الاحتلال لم تجد مصريا واحداً يقبل أن يوقع لها مثل هذا الاتفاق ويقبل التساهل فى حق مصر المطلق فى الجلاء والجلاء التام الشامل ، فاضطرت إنجلترا إلى إعلان تصريح ٢٨ فبراير من جانب واحد ، هذا التصريح الذى أعلنت فيه استقلال مصر وسيادتها وانتهاء الحماية البريطانية وإلغاء الأحكام العرفية ،

وحق مصر في وضع دستورها وحكم نفسها بنفسها ، فعلت ذلك انجلترا مكرهة مضطرة لتجد مصريا واحداً يقبل أن يكون رئيساً للوزارة على أساس التعاون معها .

تفسير معيب

فما أعجب يامولاى أن تقوم حرب عالمية ثانية تشترك فيها مصر باعتبارها دولة مستقلة ذات سيادة . ما أعجب يامولاى أن توقع مصر ميثاق سان فرنسيسكو على أساس المساواة التامة المطلقة مع بقية دول الأرض . ما أعجب يامولاى أن تبذل مصر كل مابذلت في هذه الحرب من تضحيات ومشقات لا تزال مستمرة حتى هذه الساعة في ظل الأحكام العرفية ، ما أعجب أن يكون لمصر برلمان ومجلس وزراء مسئول وسفارات ومفوضيات ، ومع ذلك فلا ترفع مصر عقيرتها في طلب ما جاهدت من أجله طوال سبعين سنة وهو جلاء الجيوش البريطانية عن أراضيها وتحقيق وحدة النيل في ظل عرش واحد ودستور واحد . ماأعجب يامولاى أن تلوذ حكومة مصر بالصمت المطلق وتقف مكتوفة اليدين لمجرد أن الإنجليز يقولون لها اسكتى فليس هذا أوان الطلب .

ولعمرى لقد قال السير ونجت لحسين باشا رشدى مثل ذلك ، ولكن رشدي باشا رفض الذى طلب منه ، وبعد يومين اثنين من إعلان الهدنة في أوربا كانت مصر تطالب بحقوقها .

ما أعجب يا مولاى أن تتنكل هذه الوزارة بالعهود والوعود وأن تتنكر لمطالب البلاد القومية . ماأعجب أن تتغافل عهدها بالدخول في مفاوضات مع إنجلترا قبل الذهاب إلى مؤتمر سان فرنسيسكو ، ومع ذلك فقد انتهى مؤتمر سان فرنسيسكو ومؤتمر الصلح التمهيدى في بوتسدام ، والحكومة المصرية كانت تسوف وتؤجل استجواباً في مجلس الشيوخ يطلب منها أن تصرح بنياتها في موضوع المطالب القومية ، حتى إذا ما جاء أوان الرد على هذا الاستجواب اختير للرد آخر أيام الدورة البرلمانية لكى لا يكون في قدرة البرلمان مضايقة الحكومة ، ولم تزد الحكومة في ردها على كلمات جوفاء غامضة تتحدث عن أن هذا الموضوع شغل الحكومة الشاغل ، وأنها ستنتهز

أقرب فرصة للتحدث فيه مع إنجلترا ، كأن هذه الفرصة يمكن أن تسنح بأكثر من سنوحها هذه الأيام .

مهازل يامولاى ، مهازل فى وقت يجد فيه العالم ويسرف فى الجد ، وسياسيون مصريون يريدون أن يستروا عجزهم عن تحقيق مطالب البلاد بالاحتماء خلف التكتم وما تستدعيه السياسة من أصول وواجبات .

ألا إن القضية المصرية يامولاى قضية لا إبهام فيها ولا غموض . لقد دخل الإنجليز إلى بلادنا ويجب أن يخرجوا منها . وحاولوا سلخ السودان عن مصر ، ويجب أن يعود السودان جزءاً لا يتجزأ من مصر . وكل وزير لا يجعل هذا الأمر هو شغله الشاغل لا يستحق البقاء فى الحكم يوماً واحداً ، لأنه يكون مفرطاً فى حقوق بلاده التى أقسم اليمين على احترامها . .

قضيتنا مع الإنجليز لا تحتمل لفاً ولا دوراناً ولا دبلوماسية جبارة ولا مؤامرات ومناورات . فمن العبث أن يخيل لمصرى أنه سيستطيع عن طريق السياسة واللباقة أن يأخذ من الإنجليز ما لا يستطيع غيره أن يأخذه منها عن طريق الصراحة والمواجهة . وإنها لمسئولية عظمى أن تنوم الأمة وأن تصرف عن النهوض للمطالبة بحقوقها القومية عن مطالبها بتظاهر الحكام بأنهم يعملون بالوسائل السياسية والدبلوماسية .

الطريق العملى لتحقيق المطالب القومية

وعندنا يامولاى أن الطريق العملى لتحقيق مطالب مصر القومية هو أن تمارس مصر استقلالها بالفعل دون أن تلقى بالها لأى قيد من القيود على هذا الاستقلال . فعلى مصر أن تعامل السودان كجزء من مصر دون أن تهتم بما قد يعترض به الإنجليز أو لما قد يضعونه فى سبيل ذلك من عقبات . فعلى البرلمان المصرى أن يقرر أن ملك مصر هو ملك مصر والسودان ، وأن السودانى مصرى له كل ما المصرى من حقوق ، فوظائفنا ومدارسنا وجيشنا ومجلس نوابنا مفتوح للسودانى كما هو مفتوح للمصرى ، وبهذا تحل قضية السودان . فإذا شاءت إنجلترا أن تعترض

علينا فإنها معتدية مغتصبة نحتكم وإياها إلى المحاكم والهيئات الدولية لتفصل بيننا وبينها فى هذه القضية .

وعلى مصر أن تلغى الأحكام العرفية . فإذا اعترضت إنجلترا رفضت الحكومة اعتراضها وتمسكت باستقلال مصر وسيادتها .

وعلى مصر ، وقد انتهت حرب اليابان وأصبح الأمن الدولى منوطاً باتفاقات دولية ، على مصر أن تنذر الإنجليز بوجوب الجلاء عن داخلية البلاد على الفور والجلاء عن مصر كلها فى مدى ستة أشهر . فإذا احتجت إنجلترا أو اعترضت احتكمنا وإياها إلى هذه المجالس الدولية التى يقال إنها تحمى الأمن وتعمل للسلام وتحمى الشعوب كلها . .

هذا هو الطريق الذى لا طريق غيره : أن نتمسك بحقوقنا وأن نمارس استقلالنا وأن نعلن إرادتنا ، فإذا شاء الإنجليز أن يصبوا جام غضبهم علينا فليفعلوا ومهمتنا ألا نجبن أو نتراجع أو نتردد . وعبثاً يخيل لنا أن الاستقلال يؤخذ بغير ثمن أو أن الحرية تستحق بغير تضحية . لقد أعطتنا سوريا درساً ما أجدرنا أن نحتذيه . فقد هبت تمارس استقلالها ، فلما اعتدى الفرنسيون عليها صرخت تطلب الجلاء بلا قيد ولا شرط ، والجلاء قبل المفاوضة ، وها هى ذى الأخبار تترى منبئة أن هذا هو الذى سيكون بل قد صار فى حكم الكائن بالفعل . وهذا هو سبيلنا لتحقيق أهدافنا وهو يحتم علينا أن نقف صفاً واحداً حكومة وشعباً خلف عرشكم السامى لنعلن للدنيا كلها إرادتنا وقوتنا وصلابة عودنا . ومهمة الحكومة المصرية أن تغذى معنوية الشعب ، وأن تعده لهذا الموقف العظيم ، وأن تتولى قيادته ، لا أن تكون هى أول عنصر من عناصر خذلانه وتفكيك أواصره .

عجز الحكومة الحاضرة

والحكومة الحاضرة غير قادرة يامولاى ، وهى آخر حكومة تستطيع أن تلعب هذا الدور فى حياة مصر . هى آخر حكومة تستطيع أن تلهب حماسة الشعب وأن تقوده قيادة روحية نحو الحرية والاستقلال . فهى حكومة تألفت فى ظروف غير طبيعية . ومن المتفق عليه أن رئيسها بكل ما اشتهر به من حزم وعزم ما كان ليصل إلى رياسة الحكم بحال من الأحوال لولا هذه الظروف الاستثنائية .

ولما كانت هذه الحكومة هى استمرار للحكومة السابقة عليها فقد تألفت الحكومة السابقة ولما تنته الحرب بعد ، تألفت واعتمدت على الأحكام العرفية لتوطيد سلطانها .

ولما أجرت الانتخابات العامة أجرتها فى ظل الأحكام العرفيـة بالرغم من أنها تتألف من أحزاب قد سجلت من قبل استحالة إجراء انتخابات حرة فى ظل الأحكام العرفية ، ولا يستطيع رجالها الفكاك من هذا القرار وإلا تحول الأمر فى مصر إلى هزل وعبث ، وهو ما لا ندخله فى حسابنا بحال من الأحوال ونحن نتحدث إلى مليك البلاد . فالدستوريون والسعديون قد سجلوا فى كتب رسمية لرئيس الحكومة الأسبق أن من المحال عليهم الاشتراك فى انتخابات تجرى فى ظل أحكام عرفية . فلما رفض رئيس الحكومة إجابتهم إلى ماطلبوا بحجة قيام الخطر الحال على البلاد وقتئذ قاطعوا الانتخابات وامتنعوا عن الاشتراك فيها .

وجوب استفتاء الأمة

فمن حقنا ومن حق كل مصرى أن يعتبر أن البرلمان الحاضر الذى هو وليد انتخابات جرت فى ظل الأحكام العرفية ، هو برلمان لا يعبر عن إرادة البلاد بموجب قرارات أحزاب الحكومة الحاضرة بالذات . والحق أنه لا يمكن الشك فى أن البرلمان الحالى لا يعبر عن إرادة البلاد بالفعل . فعلى الرغم من أن الوفد يمثل الأغلبية لم يشترك فى هذه الانتخابات وقاطعها فقد جرت الانتخابات فى ظل الضغط والإكراه للوصول إلى نتائج معينة فى كل دائرة من الدوائر . وقد ينسب لنا التجنى ونحن ندعى هـذه الدعوة ولكن ما سجله رئيس حزب الكتلة على هـذه الانتخابات وهو أحد الأحزاب المشتركة فى الحكومة نفسها ، كاف وحده للدلالة على أن هذه الانتخابات لم تكن حرة . وقد سجل ذلك أخيراً فى بعض تحقيقات النيابة وقررته بعض الأحكام القضائية .

ولو فرضنا أن الانتخابات كانت حرة فقد جرت فى ظل ظرف غير الظرف الحاضر ، ولم تجر على أساس المطالبة بحقوق مصر واستكمال حريتها قدر ما قامت حول مسائل داخلية بحتة . أما الآن ، وقد انتهت الحرب فى سائر الميادين ، وكل الذى يشغل الأمة هو المطالبة بحريتها فى الداخل والخارج ، فقد وجب إجراء انتخابات جديدة ليعلن الشعب رأيه فيمن يختار لقيادته فى هذه الفترة من حياته ، وليعلم الإنجليز أن الحكومة هى التى تتولى زمام الأمور فى مصر هى ممثلة الشعب المصرى التى لا يرضى الشعب بغيرها ممثلاً له . ومثل هـذه الصفة التمثيلية تهيئ للحكومة المصرية قوة يعتد بها فى موقفها

حيال الإنجليز على عكس الحكومة الحاضرة التى يستطيع الإنجليز دائماً أن يشككوا فى قيمة تمثيلها للأمة المصرية تمثيلاً صحيحاً .

الثورة الإصلاحية

ومصر يامولاى فى حاجة إلى ثورة إصلاحية ، ولسنا نجد تعبيراً يتفق وحاجة مصر إلى الإصلاح سوى التعبير بكلمة الثورة . فالأداة الحكومية ، وهى عقل الأمة المدبر ، لا تزال على حالها كما رسمت فى ظل الاحتلال ، أى لتكون مهمتها كبح جماح الشعب وعرقلة نهوضه والحيلولة دون تطوره كي لا يصبح فى يوم من الأيام خطراً يهدد السادة المحتلين . هذا الأساس الذى قام عليه النظام الحكومى سواء فى وزارة الداخلية أو وزارة التعليم أو وزارة الدفاع وسائر الوزارات ، هو الذى لايزال متحكما فى مصر . ولا بد لهذا الأساس من أن يقلب رأساً على عقب ، فتتحول الحكومة إلى أداة قيادة حكيمة للشعب فى معارج الرقى والكمال ، لا أداة تعويق واضطهاد .

وهناك بعد ذلك وقبل ذلك عقدة العقد التى لم يعد هناك مفر من مواجهتها بانقلابات إصلاحية وإلا تعرضت البلاد لأوخم العواقب ، ونعنى بها مشكلة الجهل والفقر والمرض وحق العامل والفلاح فى الحياة الكريمة الموفورة ، هذا البرنامج الذى تفضلتم جلالتكم فدعوتم الشباب إلى تحقيقه بكل ما أوتوا من قوة وعزم .

وكل هذه المهام ، سواء ماتعلق منها بشؤوننا الداخلية أو الخارجية ، فى حاجة أشد الحاجة إلى حكومة جريئة قوية تتمتع بثقة الشعب الكاملة ، ليكون فى قدرتها قلب الأمور رأساً على عقب ، والإعفاء على هذا القديم الرث البالى وإنشاء الجديد الحى الذى يساير الزمن وروح العصر . ولا سبيل لذلك كله إلا بإجراء انتخابات جديدة حرة بكل ماتحمله كلمة الحرية من معنى ، على أن يكون فيها لكل مرشح الحق فى بسط آرائه كاملة بكافة الطرق والوسائل ، ثم يهيأ لكل ناخب حرية التصويت بعيداً عن كل ضغط أو إكراه بحيث تنزل أشد العقوبات الصارمة بكل من تحدثه نفسه من الموظفين المدنيين أو العسكريين بالتأثير فى حرية الناخبين .

فإذا أسفرت مثل هذه الانتخابات الحرة عن أغلبية واضحة فقد وجب أن يعهد

إليها بالحكم على الفور وتترك لها مهمة قيادة البلاد لمواجهة الإنجليز والقيام بالإصلاحات الحيوية ، وذلك كله نزولا على أحكام الدستور الذى يجب أن يكون احترامه هو حجر الزاوية فى نهضتنا الحديثة ، وأن نجعل التمسك به أقوى سلاح نشهره فى وجه إنجلترا ، ونعتمد عليه فى تطورنا .

ومن رأينا أنه لاسبيل لإجراء انتخابات حرة إلا فى ظل وزارة محايدة يكون على رأسها رجل ممن اشتهروا بتغليب الروح القومية على الروح الحزبية وممن جربتهم البلاد فى السابق ، فاستحقوا فى كل مرة شكرها وثناءها على أن يمهد لهذه الانتخابات بإلغاء آخر ظل للأحكام العرفية واتخاذ كل ما من شأنه إشعار المصريين بأنهم فى حرية مطلقة لإعطاء أصواتهم كما يشاءون .

مولاى

علم الله أننا فكرنا طويلا وأطلنا التفكير قبل أن نتوجه لسدتكم العلية بهذا الاقتراح الذى سقناه فيما سبق ، فنحن لسنا طلاب حكم ولا نسعى وراء جر مغنم لأنفسنا ، ونحن نكافح ونجاهد من أجل حرية مصر واستقلالها ورفاهية شعبها ، ولا هم لنا إلا كل مايقربنا ويدنينا من هذه الغاية . وقد بذلنا أنفسنا وأموالنا ودماءنا من أجل تحقيقها . ونحن فى نهاية الأمر مخلصون لعرشكم المفدى ، وحسبنا فخاراً أننا كنا أول من اتخذ شعاراً فى هذه الأمة كلمات « الله ، الوطن ، الملك » قبل أن تكون شعاراً للجيش ، وقبل أن تكون على كل لسان . وما من مناسبة من المناسبات إلا وعبرنا فيها عن صادق ولائنا لجلالة الملك المفدى . فإذا كنا نتقدم اليوم بما نتقدم به من اقتراح فنحن لانرمى من ورائه إلا إلى خدمة بلادنا ومليكنا .

عاش الملك والمجد لمصر

أحمد حسين

رئيس حزب مصر الفتاة